

إدماج مبادئ خطة عام 2030 في التخطيط التنموي

تقديم الإسكوا، الفريق المعني بخطة عام 2030 وتنسيق أهداف التنمية المستدامة
ورشة العمل الوطنية حول تعزيز التخطيط التنموي الوطني المتكامل في جمهورية السودان
الخرطوم، 18-19 تشرين الأول/أكتوبر 2022



Shared Prosperity Dignified Life



الهدف - دمج المبادئ مقابل مواءمة الخطط مع أهداف التنمية المستدامة



- خطة عام 2030 هي رؤية عالمية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المستدامة للجميع، يتم تنفيذها من خلال تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.
- على الرغم من أهمية مواءمة خطط التنمية مع أهداف التنمية المستدامة، إلا أنه من المهم أيضاً دمج المبادئ الأساسية لخطة عام 2030 في عملية التخطيط.



Shared Prosperity Dignified Life



الاستثمار
ESCWA



أهداف العرض

يسعى هذا العرض إلى تحقيق هدفين أساسيين:

1. تقديم المبادئ الأساسية لخطة عام 2030 وانعكاساتها على عملية التخطيط،
 2. عرض إطار لدمج هذه المبادئ في عملية التخطيط من خلال إشراك أصحاب المصلحة من أجل تحقيق التكامل السياسي.
- سنقوم بعد العرض بتمرين عملي يتيح للمشاركين فرصة وضع ما تعلموه موضع التنفيذ.

أهداف التنمية المستدامة



17 هدفاً و 169 مقصداً

- متكاملة و مترابطة
- توازن بين ابعاد التنمية البشرية المستدامة
- صالحة لجميع البلدان

الديباجة والإعلان

- رؤية واضحة وطموحة
- تضع الانسان والأرض والازدهار في جوهرها
- الشعار العام: «نحو تنمية لا تستثني أحد»

خطة متكاملة غير قابلة للتجزئة

المتابعة والاستعراض

- طوعي ومن مسؤولية الحكومات بشكل أساسي
- تشاركي مع جميع الأطراف
- منتدى سياسي رفيع المستوى سنوياً للمتابعة

وسائل التنفيذ

- مقاصد ضمن كل هدف
- هدف مخصص (الهدف 17)
- روح من التضامن العالمي وإقرار بأهمية التمويل الدولي العام، مع التأكيد على الملكية والقيادة الوطنية



Shared Prosperity Dignified Life



الاستثمار
ESGWA



مبادئ خطة عام 2030



النهج الحقوقي

هل تراعي الخطط وعمليات التخطيط
الأمور التالية:

- تقوم بإشراك الجهات الفاعلة التي تقود عملية حقوق الإنسان؟
- تقوم بالنظر في حقوق الإنسان ذات الصلة بمجالات السياسة المعالجة والعوائق التي تمنع الناس من تحقيقها؟
- تقوم بتضمين تدابير مساءلة يمكن الوصول إليها وشفافة وفعالة؟
- تقوم بالاستجابة لتوصيات الهيئات الدولية لحقوق الإنسان؟

• تضمنت خطة عام 2030 البعد الحقوقي مما يشير إلى أهمية اعتبار الخطط والسياسات والعمليات لحقوق الإنسان لجميع الأشخاص الذين تؤثر عليهم وتعززها وتحميها بفاعلية.

• ينبغي أن تهدف السياسات إلى تعزيز قدرة أصحاب الحقوق على المطالبة بحقوقهم، وقدرة أصحاب الواجبات على الوفاء بالتزاماتهم.

عدم إهمال أحد

هل تراعي الخطط وعمليات التخطيط الأمور التالية:

- تحديد المجموعات الأكثر عرضة للإهمال وإشراكهم في العملية السياسية؟
- جمع البيانات المصنفة تصنيفاً ملائماً يمكن من تحديد أثر السياسات على هذه المجموعات؟
- تضمين آليات أو استراتيجيات للتغلب على الحواجز التي تواجهها مجموعات ضعيفة معينة؟
- وضع الحلول موضع الأولوية لمن هم أكثر عرضة للإهمال؟

• تتطلب التنمية المستدامة اعتبار جميع الأشخاص، مع التركيز على الفئات الأكثر ضعفاً، بما في ذلك الفقراء والنساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة واللاجئين والفئات المهمشة الأخرى.

• ينبغي أن تعطي السياسات والعمليات الأولوية للوصول إلى الأشخاص الأكثر ضعفاً داخل المجتمع ومعالجة الحواجز التي يواجهونها.

عدم إهمال أحد

توفير البيانات المصنفة قرار
سياسي وليس فقط موضوع
تقني...

• يتطلب عدم إهمال أحد بيانات
مصنفة بحسب الفئات العمر
والمستوى الدخل والنوع الاجتماعي
والمكان الجغرافي والإعاقة وغيرها...

تعميم منظور المساواة بين الجنسين

هل تراعي الخطط وعمليات التخطيط الأمور التالية:

- النظر بشكل منهجي في الأبعاد الجنسانية للسياسات في جميع القطاعات؟
- إشراك المجموعات النسائية في التخطيط والتقييم؟
- طلب أن تكون البيانات المعتمدة مصنفة حسب الجنس؟
- تنفيذ استراتيجيات متباينة عند الحاجة لضمان التوزيع العادل للمنافع والفرص؟

• تعتبر المشاركة المتساوية للنساء والفتيات في مختلف الجوانب المجتمعية من أهم أسس التنمية المستدامة.

• ينبغي التنبه إلى تباين آثار السياسات على النساء والرجال، والعمل على إزالة الحواجز التي تزيد من عدم المساواة بين الجنسين

المساواة داخل البلدان وفيما بينها

هل تراعي الخطط وعمليات التخطيط
الأمر التالية:

- أوجه عدم المساواة في مختلف المجالات
السياساتية وإعطاء الأولوية للحد منها؟
- طلب جمع بيانات مفصلة واعتماد
مؤشرات لتتبع التفاوتات على مختلف
المستويات؟
- تسهيل مشاركة الفئات الأكثر تضرراً من
التمييز والحرمان؟
- إعادة توزيع الموارد أو تركيز الانتباه على
الأشخاص في الأوضاع الهشة؟

• تحتاج التنمية إلى الحد من أوجه عدم
المساواة لضمان مشاركة جميع الناس
في التقدم والحصول على فرص
متساوية، بغض النظر عن وضعهم.

• ينبغي أن تأخذ السياسات بالاعتبار،
وبشكل منهجي، الفجوات الموجودة
بين المجموعات والمناطق، وأن تضمن
تكافؤ الفرص في جميع المجالات
السياساتية.

التخطيط المتكامل والموحد

هل تراعي الخطط وعمليات التخطيط الأمور التالية:

- التعرف بشكل منهجي علي الروابط المتبادلة بين الأهداف وأعتبر أوجه التآزر والمقايضات؟
- النظر في التآزر والمقايضات؟
- تعزيز التعاون عبر القطاعات وإشراك مجموعة كاملة من أصحاب المصلحة المعنيين، باعتبار الروابط المتبادلة؟
- العمل على أن تكون الأهداف مشتركة ما بين الحكومة والمجتمع وأن يكون الفهم للقضايا مشتركاً أيضاً؟

• هناك ترابط وثيق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بحيث يجدر العمل عليها في وقت واحد. وفي البلدان التي تعاني من النزاع أو في السياقات الهشة يجب أيضاً النظر الى البعد السياسي (والثقافي).

• ينبغي أن تتضمن العمليات السياسية فهماً للروابط المتبادلة بين أهداف التنمية المستدامة وأن تستفيد منها، كما ينبغي أن تسعى وراء إجراءات متناسقة وفعالة تستفيد من التآزر بين الأهداف وتتجنب المقايضات فيما بينها.

نهج المجتمع ككل

هل تراعي الخطط وعمليات التخطيط
الأمور التالية:

- الاعتراف بأدوار أصحاب المصلحة؟
- تضمين الإجراءات التي تشجع الجهات الفاعلة على التنظيم والتعاون؟
- مأسسة مساحة للتنسيق والتعاون؟
- توفير فرص مفيدة للتشاور؟

- لكل فرد دور في التنمية المستدامة. لذا يتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة شراكات تتخطى الإطار الحكومي وتشمل الأفراد والمجتمع المدني والقطاع الخاص والنقابات العمالية والأوساط الأكاديمية وغيرها.
- يجدر إشراك أصحاب المصلحة من خلال عمليات مفتوحة وواسعة ونشطة وذات مغزى تعمل على بناء توافق في الآراء وتعزز الشعور بالملكية المشتركة للأهداف.

نهج الحكومة بأسرها

هل تراعي الخطط وعمليات التخطيط
الأمر التالية:

- إشراك المؤسسات ذات الصلة على المستويين الوطني ودون الوطني طوال الدورة السياسية وحسب الحاجة؟
- هل ترتبط عملية التخطيط باستراتيجية لتمويل التنمية؟
- إشراك البرلمان وأجهزة الرقابة العليا والمكاتب الإحصائية في عمليات التخطيط والتقييم؟

• لتحقيق الرؤية الطموحة لأهداف التنمية المستدامة، ينبغي تعبئة الحكومة على جميع المستويات وتنسيق عملها حول رؤية مشتركة للتنمية.

• ينبغي أن يأخذ التخطيط الإنمائي بالاعتبار فرص التعاون بين الجهات الحكومية الوطنية (التنسيق الأفقي) ومع المستويات الحكومية دون الوطنية (التنسيق العمودي) من خلال هياكل تنسيق شاملة.

الطابع العالمي

هل تراعي الخطط وعمليات التخطيط
الأمر التالية:

- الاستفادة من فرص الشراكة الدولية؟
- اعتبار الالتزامات الدولية لحل المشاكل عبر الوطنية؟
- التعرف على الروابط بين السياقات الوطنية والإقليمية والعالمية؟
- النظر في النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية وتشجيع التآزر بين البرامج الممولة من الحكومة وتلك الممولة من الشركاء؟

• تعنى خطة عام 2030 بجميع البلدان وجميع الناس، لذا يتطلب تحقيقها تعاوناً عالمياً.

• المقصود بالطابع العالمي تعزيز التضامن العالمي المرتكز على الاستجابة لاحتياجات الأشخاص الأشد فقراً وضعفاً، بمشاركة جميع البلدان، وأصحاب المصلحة، والناس عموماً.

الحلقة المفقودة

ربط التخطيط
والموازنات...

ربط المشاريع
والتدخلات بالموارد
البشرية والمالية...

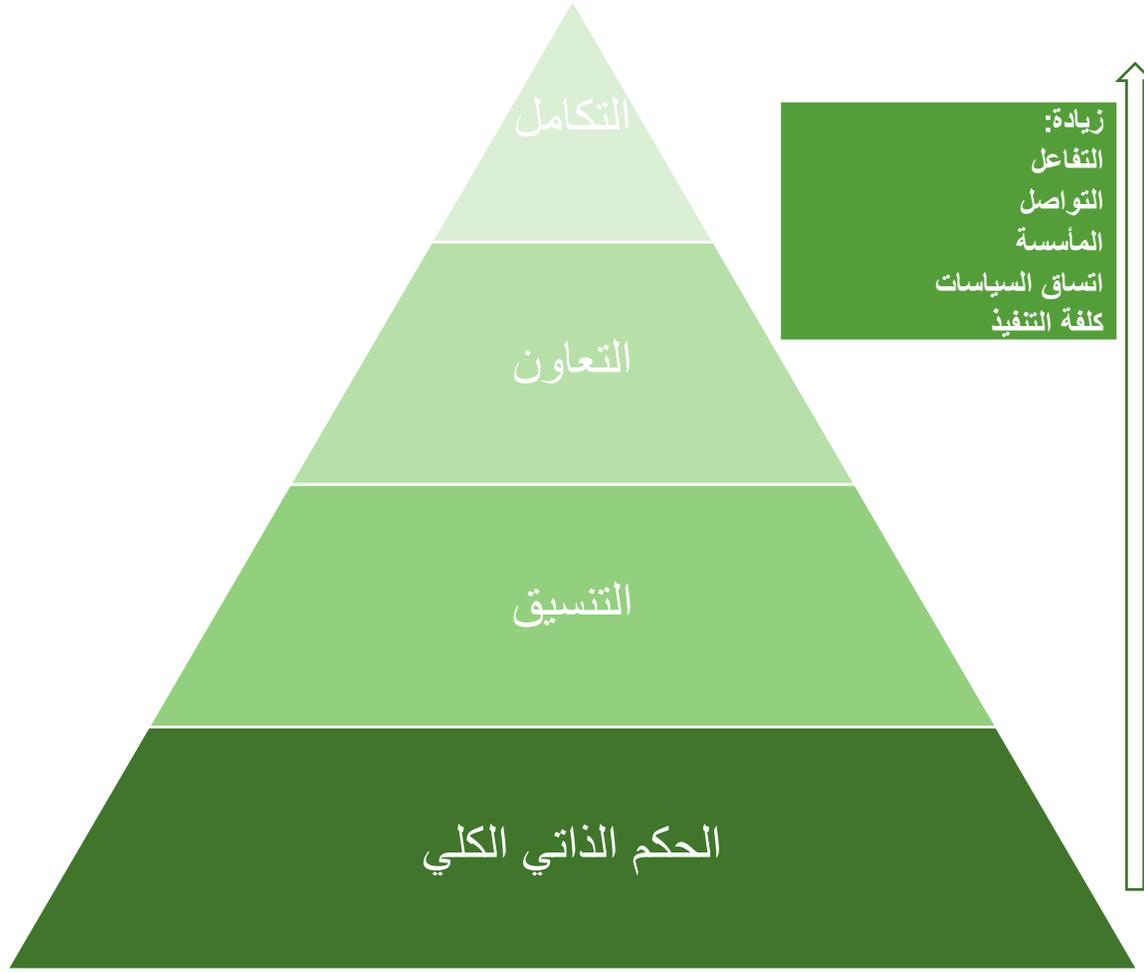




تطبيق المبادئ: إشراك أصحاب المصلحة من أجل تكامل السياسات

- يمكن دمج هذه المبادئ في عمليات التخطيط من خلال آلية متينة لإشراك أصحاب المصلحة تكون داعمة لمبدأ تكامل السياسات.
- يمكن لإشراك أصحاب المصلحة بشكل معمق في العملية السياسية أن يؤدي إلى إنتاج سياسات أكثر استنارة وفعالية تستجيب لاحتياجات الفئات الضعيفة وتسرع تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

مكونات التكامل السياسي



عند مقارنة مبدأ التكامل السياسي، ليس من الضرورة أن يكون شاملاً تماماً (مقابل أن لا يطبق بالمرّة)، بل هناك درجات. الدرجة التي يتم فيها دمج أصحاب المصلحة في مراحل مختلفة في الدورة السياسية يمكن أن تتراوح من مجرد التشاور، إلى تنسيق الإجراءات، إلى الإدارة المشتركة للتدخلات والمسؤولية المشتركة عن النتائج.

يعتمد مدى دمج مجموعة معينة من الجهات الفاعلة على العديد من العوامل، منها:

- مدى قوة الروابط بين عمل أصحاب المصلحة،
- التزام القيادة وأصحاب المصلحة المعنيين بتعميق التعاون،
- مقارنة مدى زيادة الفعالية والكفاءة نتيجة التكامل مقابل التكاليف المتزايدة والتحديات الناجمة عن التنسيق.



الخطوة الأولى: تحديد مجال السياسة



Image credit: Eurostat. "Multi-purpose indicators within the EU SDG indicator set." 2019.

- تحديد الروابط التي تربط مجال سياساتي معين بالأولويات الأخرى
 - يمكن أن تكون الروابط كما يلي:
 - التآزر أو المقايضة
 - قوية أو ضعيفة
 - مباشرة أو غير مباشرة
 - متوازنة أو غير متوازنة
 - مؤكدة أو غير محتملة
 - بالإضافة إلى ذلك ، تتأثر الروابط البينية بالعوامل السياقية بما فيها:
 - الموقع الجغرافي
 - الحوكمة
 - التكنولوجيا
 - الأطر الزمنية
- يؤدي النظر في الروابط المتداخلة إلى توسيع المجال السياساتي للخطط.



الخطوة الثانية: النظر في المجموعات المعرضة للإهمال

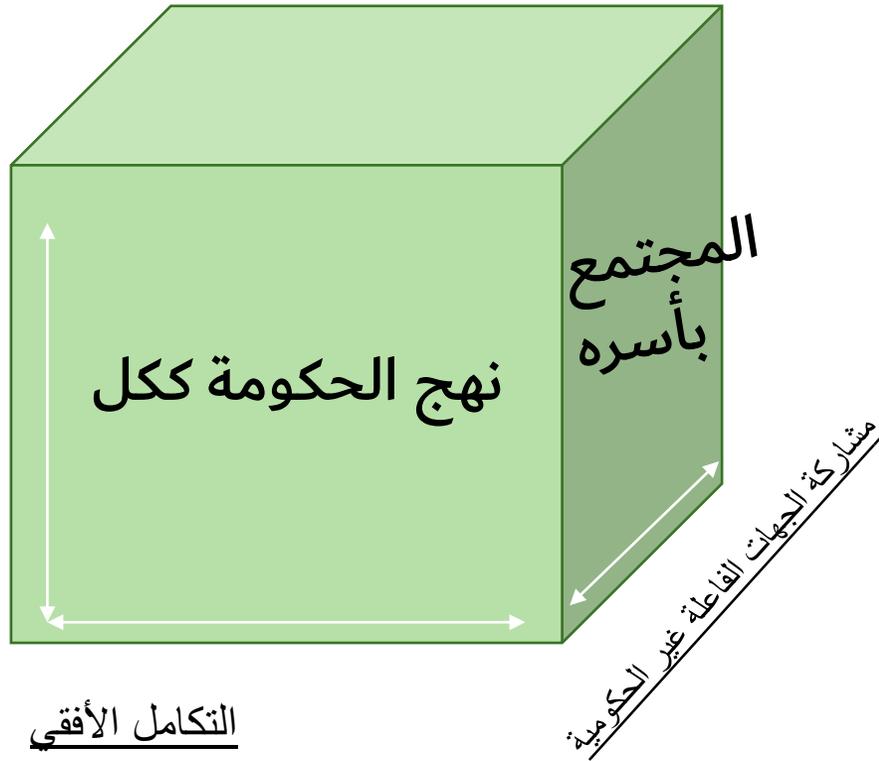
إن دمج المبادئ الأساسية بما في ذلك النهج الحقوقي، وعدم إهمال أحد، والمساواة يتطلب من المخططين النظر في احتياجات الفئات الضعيفة في المجتمع ومنحهم صوتاً في العملية السياسية، علاوة على إشراكهم في التخطيط والتقييم.

لضمان نجاح هذه الجهود، من المهم القيام بما يلي:

- اعتبار كافة الفئات الضعيفة التي قد تتأثر بالسياسة،
- الانخراط مع المجتمع المدني والمنظمات الأخرى التي تمثل هذه المجموعات،
- فهم العوائق التي تواجهها هذه المجموعات وضمان استجابة السياسات لاحتياجاتهم.

الخطوة الأولى: تحديد مجال السياسة

التكامل
العامودي



- يتطلب التخطيط للتكامل السياسي تحديد كافة أصحاب المصلحة ذوي الصلة. ومن أجل الوصول إلى قائمة شاملة لأصحاب المصلحة، من المهم اعتبار ما يلي:
- التكامل الأفقي: إضافة الوزارات والوكالات والوحدات حكومية على المستوى الوطني،
- التكامل العامودي: إدراج الكيانات الحكومية دون الوطنية،
- دمج الجهات الفاعلة غير الحكومية: مثل المجتمع المدني، وممثلي الفئات الضعيفة، والقطاع الخاص، أو الأوساط الأكاديمية من خلال الحوار أو الشراكة.

Image adapted from UN DESA, World Public Sector Report 2018: Working Together: Integration, Institutions And The Sustainable Development Goals. 2018.

الخطوة الرابعة : تقييم قدرة أصحاب المصلحة

المرحلة	الجهات التي يمكن إشراكها
تصميم السياسة	أصحاب المعرفة الذين يمتلكون المعلومات، والخبرة، والبيانات، أو يملكون رؤية خاصة في مجال السياسة، بما في ذلك معلومات موضوعية، وأولويات العمل، والروابط، أو المعرفة بالمجموعات المعرضة للإهمال
التنفيذ	شركاء التنفيذ الذين يتمتعون بمزايا في المعرفة والقدرات والتكنولوجيا أو التشبيك للمشاركة في عملية التنفيذ كاملةً أو جزء منها
الرصد والتقييم	تقييم الشركاء الذين لديهم خبرة في مراجعة السياسات، أو توليد البيانات أو القدرة على التحليل، أو الوصول إلى المعلومات "على أرض الواقع" التي يمكن أن تثري عملية الرصد والتقييم

- من المهم تقييم قدرة أصحاب المصلحة على المشاركة قبل تطوير خطة عمل لمشاركتهم،
- يمكن تعيين مكانن مشاركة أصحاب المصلحة في الدورة السياساتية بحسب مهاراتهم وخبراتهم والموارد المتاحة لهم،
- يتطلب التكامل التزامًا من جميع أصحاب المصلحة المعنيين لإنجاح الشراكة.

الخطوة الخامسة: وضع خطة عمل لتعزيز تكامل السياسات



- بعد الوصول إلى فهم جيد لأصحاب المصلحة المعنيين وقدراتهم، يمكن العمل على وضع خطة لإشراك أصحاب المصلحة تحدد مدى مشاركتهم وفي أي مراحل من الدورة السياسية. وستعتمد هذه الاختيارات على السياقات المحلية.

- يحتاج نجاح هذه الجهود إلى التزام من القيادة ومن أصحاب المصلحة المعنيين، كما يحتاج إلى تحديد مسؤوليات كل طرف، وضمان توفر الموارد الكافية، وإدراج آليات للمساءلة.



الخلاصة

يمكن للتخطيط الذي يسترشد بالمبادئ الأساسية لخطة 2030 أن يفضي إلى سياسات أكثر استنارة وفعالية تستجيب لاحتياجات الفئات الضعيفة وتسرع تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال:

- التأكد من أن السياسات تعمل لصالح الجميع، مع التركيز على الفئات الأكثر ضعفاً.
- التعرف على الروابط المعقدة التي تربط مجالات السياسة ببعضها البعض.
- السعي وراء مجموعة واسعة من الشراكات التي تدرك القيمة التي يمكن أن يضيفها أصحاب المصلحة المختلفون إلى العملية السياسية.